

مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب «تحقيق التراث العربى. منهجه وتطوره» سنة ١٩٨٣ من المركز العربى للصحافة. فى ظروف صعبة، عانيتُ فيها مرير المرض الذى أدعو الله ألا يمرَّ به إنسان، وتعجل الناشر إخراجه، فكلف غيرى عناء تصحيح هذا الكتاب، والإشراف على إخراجه، فخرجت طبعة مشوبة بأوهام وأخطاء وتصحيقات، حاولت استدراكها فى الطبعة التى بين يديك، فكان قدر جهدى.. ولا يخلو.. فضلا عما فاتنى - فى الطبعة الأولى - من قصور فى شرح منهج التحقيق والتوثيق استدرسته فى الطبعة التى بين يديك.

وكنت قد وعدت فى مقدمة طبعته الأولى «أننى سأعود إليه مرّات ومرّات، أصوب رأيا، أو أعدّل فكرة أو أضيف جديدا».

وبسبب ممّا ذكرته بلغ بيّ الضيق أن تمثّيت على الله - عز وجل - أن ييسّر لى إعادة طبعه، وأن أضيف إليه قدر جهدى ما خبرته خلال سنواتٍ عشر - بعد الطبعة الأولى - دأبا فى هذا الحقل، وكان لى خلال هذه السنوات شرف الانضمام إلى عضوية اللجنة العلمية العليا المشرفة على تحقيق التراث فى الهيئة المصرية العامة للكتاب، فضلا عن تشرفى بعضوية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية «لجنة إحياء التراث الإسلامى» وشرف اختيارى خبيراً بجمع اللغة العربية بالقاهرة. ورغبت دار المعارف - مشكورة - إعادة طبعه، فلبّيت رغبتها، وعكفت عليه أحاول إنجاز ما استجدّ قبيل تقديمه إلى المطبعة، وكنت كلما حاولت إنجاز ما استجدّ فى أوراقى المضافة ظهر لى جديد يستوجب النظر، أو نُشر من كتب التراث ما أحتاج إليه، فأعود على بدء ! أعيد النظر فيما سبق لى إنجازه، وتكرّر ذلك مرارا !! حتى بدا لى كأن لا نهاية لما رجوت إكماله، ورأيت أيضا، أننى أكرر الوعد السابق : «سأعود إليه فيما يستجدّ من طبعات : أضيف جديدا، أو أعدّل رأيا، أو أصوب فكرة». فإن أصبت فالخير بغيتى، وإن أخطأت فما أردت إلا الخير.

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الدكتور عبد المجيد دياب

القاهرة - منيل الروضة : ١٩٩٣م

obeikandi.com

مقدمة الطبعة الأولى

تراث كل أمة هو رصيدها الباقي، وذخيرتها الثابتة، ومدخرها المعبر عما كانت عليه من تقدم في كل مجالات الحضارة والثقافة.

والأهم بماضيها قبل أن تكون بحاضرها، وفرق بين أمة، لها موروث وأمة لا موروث لها، وما حرص الأمة العربية على تراثها إلا لكي تعيش حاضراً موصولاً بماضٍ، ولكي تبني على هذا الماضي العتيد حاضرها الوطيد، والتراث - لاشك - هو وسيلتنا إلى هذا الوجود الحي، وللحفاظ على وجودنا أمة عربية.

وأول مالنا من هذا التراث هو لغته التي كتب بها، والتي أثبتت وجودها واتسعت لحضارات مختلفة.

والنص - كما هو معروف - عمدة الدراسات الأدبية في أي مجالٍ من ميادينها، وشعب تخصصها، فالدراسة تعتمد أساساً على النصوص التي هي مادة الدرس، تأريخاً ونقداً ومقارنة. فليس من المتصور أن نؤرخ لعصر أو أديب دون أن نجتمع نصوص تراثه ونحققها ونستقرئها، أو أن نشغل بدراسة نقدية للأدب من غير استيعاب لنصوص موضوعها، وتتبع الظواهر الأسلوبية والخصائص الفنية بالفحص والاستقراء، كذلك لا يمكن أن تصح دراسة مقارنة بمعزل عن النصوص، ولمح ظواهر التأثير أو التشابه والاختلاف بينها، ثم تأييدها بالتبع الاستقرائي في نصوصها المحققة.

وإن علماء التاريخ والحضارة ليهتمون اهتماماً بالغاً بالآثار المادية، وما تزال المرويات والآثار النقلية جوهر المادة التاريخية، كما لا يستغنى علماء الرياضيات والطبيعية عن المنهج النقلى في تدوين نصوصهم، وتوثيق نظرياتهم، وعلومهم، سنداً وممتناً.

وتحقيق النص الأدبي من شعر وغيره، علم من جهة، وصناعة واصطلاح وممارسة من جهة أخرى، عايشتها بحكم عملي في إدارة إحياء التراث بوزارة الثقافة منذ سنة ١٩٦٣ حتى اليوم، فهيأت لى ظروف العمل، والاستعداد النفسى، والتلمذة المباشرة على الأساتذة:

إبراهيم الأبيارى، وسيد صقر، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلى البجاوى، والدكتور حسين نصار، والدكتور طه الحاجرى، والدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ).
والتلمذه غير المباشرة على الأساتذة:

الدكتور إبراهيم بيومي مذكور، والدكتور صلاح الدين المنجد، والدكتور محمد حلمي، والشيخ أحمد شاكر، والأستاذ محمود شاكر، والأستاذ عبد السلام هارون، وغيرهم من العلماء المعاصرين والمبرزين في مجال تحقيق التراث ونشره، فأخذت أسائل نفسي:

هل كان للعرب الأوائل يد في فنية التحقيق...؟
 أم أننا تعلمناه على أيدي المستشرقين في العصور المتأخرة...؟
 وهل كان على هذا النحو الذي نعرفه اليوم...؟
 أم أن له أطواراً أخرى مرّ بها...؟

فأستجسّست المحققين في مكاتبهم ومنازلهم، فكانوا كراماً - كما عرفتهم - أعطوني أحاديث طيبة، سجّلتها في بحثي هذا، عن نشأة التحقيق وفنّه، وهدوني إلى الكثير من المراجع، وفتحوا لي صدورهم ومكتباتهم الشخصية وكلّها غنية بأمّهات المراجع، ونوادير المخطوطات، والمصوّرات الطيبة.

وعشت - بحكم عملي - مع المخطوطات في دار الكتب المصرية، والجامعة العربية، وفي المكتبات العامة، وحاولت أن أسجل شيئاً عن:

أوراقها، وخطوطها وأخبارها، ورموز القدماء فيها عند الحذف، أو الكشط أو الإضافة، أو التعليق، أو ما شابه ذلك.

وسجلت هذا البحث في بابين تناولت في:

الباب الأول: التحقيق عند القدماء. ويندرج تحته فصلان.

الفصل الأول: التحقيق في عصر الرواية والتدوين.

الفصل الثاني: منهج التحقيق عند القدماء من العرب.

الباب الثاني: بحث فيه عن تحقيق التراث في العصر الحديث وتطور مناهجه. ويضم فصولاً ثلاثة:

الفصل الأول: أسباب التطور ومنهج التحقيق في بدء النهضة العربية، والطباعة وأثرها في تاريخ نشر التحقيق.

الفصل الثاني: ماهية التحقيق والمواد المساعدة عليه.

الفصل الثالث: منهج التحقيق كما ينبغي أن يكون.

وختمت البحث بتوصيات موجهة إلى أساتذة الجامعات، والمسؤولين، ورجال الفكر في البلاد العربية.

وألحقت به :

- ١ - منهج تحقيق كتاب الأغاني في دار الكتب المصرية.
 - ٢ - منهج تحقيق كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر.
 - ٣ - منهج تحقيق كتاب الشفاء لابن سينا.
 - ٤ - منهج تحقيق التراث العربي، كما وضعته الجامعة العربية.
 - ٥ - منهج تحقيق التراث في المجلس الأعلى للشئون الاسلامية.
- ولست أزعم أنى قد وفيت الموضوع حقه، وما أظن إلا أننى سأعود إليه في المستقبل
مرّات ومرّات، أضيف جديدا، أو أصوّب رأيا، أو أعدل فكرة.
- وحسب هذا البحث أن يرسم الملامح البارزة لتحقيق التراث العربى في نشأته وتطوره،
وأن يفتح أمام الباحثين الطريق إلى مزيد من البحث في موضوعه.
- ولعلمهم يتجاوزون عن الهنات الطباعية التى وقعت فيه!! فإنها لا تخفى على فطنة
القارئ.

والله أسأل أن أكون قد وفقت لبعض ما أبتغى.

القاهرة - منيل الروضة

١١ شوال سنة ١٤٠٢هـ

٢ أغسطس سنة ١٩٨٢م

د. عبد المجيد دياب

تمهيد

تجمع المعاجم العربية على أن كلمة (التراث) مأخوذة من (وَرِثَ)، وأن التاء فيها مبدلة من الواو فالعرب يقولون: وَرِثْتُ الشَّيْءَ من أَبِي أَرِثُهُ - بالكسر فيها - وَرِاثَةً وَإِرْثًا. ويسوي ابن الأعرابي (ت ٢٣١) بين كلمة التراث وبقية الأسماء المشتقة من هذه المادة فيقول: «الْوَرِثُ والْوَرِثُ والإِرْثُ والْوَرَاثُ والإِرَاثُ والتَرَاثُ واحد». ويقول ابن سيده: الْوَرِثُ والإِرْثُ والتراث والمِيرَاثُ: ما وُرِثَ. وقيل: الْوَرِثُ والمِيرَاثُ في المال، والإِرْثُ في الحسب^(١).

وعلى ما يبدو فإنه لم يقع خلاف في أن التراث: هو ما يخلفه الرجل لورثته. وقد حظيت كلمة (التراث) بما لم يحظ به كثير من أخواتها من بقاء وشيوع. والتراث الذي نعنيه: هو ما خلفته أجيال من العرب في ألوف الكتب والرسائل، ما يزال كثير منه مخطوطاً في مكتبات العالم في الشرق والغرب على السواء، وما تحتوي هذه الكتب من آراء ونظريات علمية ليس إلى حصرها سبيل. أو قل: التراث هو تلك الآثار المكتوبة الموروثة التي حفظها لنا التاريخ كاملة، أو مبتورة، فوصلت إلينا في صورة كُتُبٍ مخطوطة، أو لفائف أو كراسات. وليس هنا حدود معينة لتاريخ أى تراث كان، فكل ما خلفه المؤلف بعد حياته من نتاج يعد تراثاً فكرياً، ولقد أصبح شعر شوقي وحافظ، وحديث عيسى بن هشام، وآثار العقاد، والملازمي وتوفيق الحكيم، وعبد المنعم النمر، وأحمد الحوفي.. تراثاً له حرمة التاريخ وله قدره الأثري.

وقد توالى على التراث العربى نكبات تلو نكبات، وتعرض لمحن عاتية، عصفت به وذهبت بالكثير من كنوزه ونفائسه، بعضها دهمه من الشرق ومن الغرب وبعضها الآخر ثار من تحت قدميه، فمن الشرق جاء الغزو المغولى الذى دمر مركز الحضارة العباسية في بغداد، وقضى على مقتنيات بيت الحكمة فأحرق بعضها وأغرق بعضها الآخر في مياه دجلة.

(٢) المرجع السابق.

(١) لسان العرب (ورث)

ومن الغرب جاء الغزو الصليبي الذي أتلّف المراكز العصبية للحضارة الإسلامية في منطقة الشام، وقضى على المكتبات التي كانت تزخر بالألوف المؤلفة من المخطوطات، وعلى رأسها مكتبة بنى عمار التي قدرت كتبها في بعض الروايات بثلاثة ملايين مجلد، وهو رقم مهمّ اتهم بالمبالغة فإنه يعتبر مؤشراً على ضخامة هذه المكتبة وتراثها بكل المقاييس.

وإلى جانب الغزو الخارجي لم يسلم تراث العرب المخطوط من آثار الفتن الداخلية، سواء أكانت مذهبية أو سياسية، أو اقتصادية، فالصراع على الحكم بين ملوك الطوائف في الأندلس - مثلاً - ذهب ضحيته آلاف الكتب، والأزمة الاقتصادية التي عانت منها مصر في سنة ٤٦١ هـ قضت على ألوف أخرى حتى إن عبيد المغاربة اقتحموا قصر الخلافة، وسطوا على مكتبته ومزقوا كتبها، واتخذوا من جلودها نعالاً لهم...!! والخلاف بين الشيعة والسنة أغرى رجلاً كصلاح الدين بأن يستجيب لنصيح مستشاريه ويأمر بإحراق مكتبة الفاطميين على اعتبار أن معظم ما تضمنته من مقتنيات يخدم الفكر الشيعي، وهو فكر يخشى منه على عقائد أهل السنة.

وهذه الأمثلة قليلة من كثير يذكره لنا تاريخ الكتب والمكتبات الإسلامية وليس هنا مجال تتبعه واستقصائه.

ولقد أحدثت الغزوات الخارجية، والفتن الداخلية جراحات غائرة في جسد تراثنا المخطوط ما زالت آثارها واضحة للعيان حتى الآن، فقد مُزق هذا التراث شر ممزق وضاع منه ما ضاع، وأتلّف منه ما أتلّف وسرق منه ما سرق، وما تبقى منه في المكتبات إلى الآن هو في كثير من الأحيان أشلاء متناثرة، فالكتاب الواحد تتوزع نسخه بين المكتبات، وقد لا تتجمع أجزاء النسخة الواحدة في مكتبة واحدة، فيوجد جزء هنا وجزء هناك؛ ولهذا نجد الكتاب الواحد في المكان الواحد أجزاءً متسلسلة ولكنها لا تكمل بعضها؛ لأن كل جزء منها ينتمي إلى نسخة غير النسخة التي ينتمي إليها الجزء الآخر.

وينهض اليوم مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض بتجميع صور هذه المخطوطات وفهرستها وحفظها.

وتحقيق التراث: عملية مركبة معقدة، قام بها العلماء على مرّ العصور، هذه العملية تقتضي إخراج النص الأدبي كما صنعه مؤلفه، أو في أقرب صورة قاله عليها.

وقيدنا التراث بالأدبي لنميزه عمّا عداه، فالتراث العلمي له العلماء المتخصصون. وقد سبق العلماء العرب إلى كثير من النظريات العلمية التي تنسب في الوقت الحاضر إلى علماء النهضة الأوروبية، دون إشارة إلى هؤلاء الرواد الذين تكلموا في التطور قبل دارون، وفي الجاذبية قبل نيوتن، وفي انكسار الضوء قبل ديكارت، وأعمال ابن الهيثم وابن مسكويه وابن النفيس والرازي وغيرهم كثير، تشهد بالفضل لذويهم.

وتحقيق النص الأدبي: نشأ وترعرع عند العرب منذ فجر حضارتهم كما سئرى. ولم ينشأ هذا الفن فى أوربا إلا منذ القرن الخامس عشر بعد الميلاد، وذلك حينما اهتم القوم هناك بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية، فكانوا يومئذ إذا وجدوا كتاباً من كتب القدماء، قاموا بطبعه لا يبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب، ولا يصححون إلا أخطاءه البسيطة، فلما ارتقى علم الآداب القديمة، عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من كتب القدماء وإلى المقابلة بين هذه النسخ المتعددة.

وكانوا كلما تخالفت النسخ فى موضع من المواضع اختاروا إحدى الروايات المختلفة، ووضعوها فى نص الكتاب وقيدوا ما بقى من الروايات فى الهوامش، ولكنهم مع ذلك تعمّدوا انتقاء المهم منها، واستنتجوا اصطلاحات حدسية، يخالفون بها ما هو فى النسخ.

إلا أنهم فى كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ولا قواعد متبعة؛ لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيراً نظرياً فى تصحيح الكتب، وأى الطرق تؤدى إليه.. وما زال الأمر كذلك إلى أواسط القرن التاسع عشر حين وضعوا أصولاً علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة^(١).

أما المستشرقون فقد طبقوا منهج التحقيق المتبع فى نشر آداب الغرب فى نشر الكتب العربية والشرقية، وكان أول من ألف فى هذا الفن المستشرق الألمانى برجشتراسر G.Berg-strasser فى محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية فى كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٣١.

وبعد ذلك تحدث الدكتور محمد مندور بإيجاز عن قواعد نشر النصوص القديمة عند نقده لكتاب (قوانين الدواوين لابن مائى فى العدين ٢٧٧ و ٢٨٠ من مجلة الثقافة القاهرية سنة ١٩٤٤، وأعاد نشر المقالين فى كتابه (فى الميزان الجديد) الذى صدرت طبعته الأولى فى العام نفسه.

وعندما أراد المجمع العلمى العربى بدمشق نشر كتاب (تاريخ دمشق) وضعت اللجنة قواعد موجزة للنشر فى مقدمة الجزء الأول منه، المنشور فى دمشق سنة ١٩٥١.

وتحدث الدكتور إبراهيم بيومى مذكور عن بعض قواعد النشر فى مقدمته التى وضعها لكتاب (الشفاء) لابن سينا ص ٣٨ - ٤٢ ط القاهرة سنة ١٩٥٣.

ثم نشر الأستاذ عبد السلام هارون كتاباً فى هذا الموضوع بعنوان (تحقيق النصوص

(١) انظر برجشتراسر فى أصول نقد النصوص ونشر الكتب. المقدمة.

ونشرها) طبع في القاهرة سنة ١٩٥٤، وهذا الكتاب ثمرة كفاح مؤلفه وتجاربه في نشر النصوص القديمة كما يذكر في مقدمته، وقد أعيد طبعه عدة مرات.

ونشر الدكتور صلاح الدين المنجد (قواعد تحقيق النصوص) في الجزء الثاني من المجلد الأول من مجلة معهد المخطوطات العربية القاهرة سنة ١٩٥٥ ص ٣١٧ - ٣٣٧، أشاد فيها بفضل المستشرقين وسبقهم في وضع هذا العلم وقد استقى الدكتور المنجد القواعد التي ذكرها في مقاله من نهج المستشرقين الألمان، ومن خطة جمعية جيوم بودة الفرنسية، ومن قواعد المحدثين والقدماء في ضبط الروايات، وما نشر في هذا الموضوع من قبل.

ونشر الدكتور شوقي ضيف بحثين في عديدين من مجلة (المجلة) تناول فيها تاريخ التحقيق، ومنهجه عند القدماء، وذلك في العديدين ١٠١ المنشور في مايو سنة ١٩٦٥ تحت عنوان (تحقيق تراثنا الأدبي) والعدد ١٣٢ المنشور في فبراير سنة ١٩٦٧ تحت عنوان (عصر إحياء التراث).

وفي سنة ١٩٦٧ حضرت الدكتورة عائشة عبد الرحمن في مركز تحقيق التراث، في دار الكتب المصرية، وأملت مذكرات في مناهج البحث في الأدب واللغة، تناولت فيها منهج التحقيق عند العرب، وكذلك ألقى الدكتور حسين نصار مذكرات في التربية العملية لتحقيق التراث، وفي الدورة التدريبية لجامعة الدول العربية لعام ١٩٧١ ألقى الأستاذ الدكتور حسين نصار أيضاً (محاضرات علوم اللغة والأدب) تناول فيها منهج التحقيق. ثم وضعت الجامعة العربية منهجاً لتحقيق التراث سنة ١٩٧٩م. وكذلك وضع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (لجنة إحياء التراث الإسلامي) منهجاً للتحقيق سنة ١٩٩١ أى بعد نشرنا للطبعة الأولى من هذا الكتاب.

وتتابعت الأبحاث وصدرت الكتب العديدة في تحقيق التراث ونشره في جميع الأقطار العربية، ونالت اهتماماً كبيراً من الباحثين والدارسين.

وما لا شك فيه أن كل من تناولوا هذا الموضوع - قبل تناولى له - من قريب أو بعيد قد أفدت منهم، فلا يسعنى إلا شكر الفقير وله من الله الجزاء الكثير.